قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٥

بربط موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦ بمبلغ ٧٢٢١٠٠٠ جنيه (سبعة ملايين ومائتان وثمانية وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦ بمبلغ ٦٠٩٢٠٠٠ جنيه (ستة ملايين ومائتان وتسعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الأول ـ أجور مبلغ ٥٠٦٦٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ١٠٢٦٠٠٠ جنيه.

ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الأستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦ بمبلغ ١١٣٦٠٠٠ جنيه (مليون ومائة وستة وثلاثون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الثالث ـ استخدامات استثمارية مبلغ ٦٢٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ـ تحويلات رأسمالية مبلغ ٥١٦٠٠٠ جنيه .

ثالثا ــ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بمبلغ ٦٠٩٢٠٠٠ جنيه (ستة ملايين واثنان وتسعون ألف جنيه) وكلها بالباب الثانى إيرادات جارية وتحويلات جارية منها مبلغ ٢٢٦٢٠٠٠ جنيه لتمويل العجز الممول .

رابعا ــ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بمبلغ ١١٣٦٠٠٠ جنيه (مليون ومائة وستة وثلاثون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الثالث ــ إيرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ــ قروض وتسهيلات ائتمانية مبلغ ٩٣٦٠٠ جنيه .
منه مبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومى لتمويل الاستثمارات.

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٢٣ يونيه سنة ١٩٨٥) .

حسنى مبارك

بيـان موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبـارات القطن
للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦

البيـــان	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤
	جنيـــه	جنيـــه
باب ١ ـ أجور	٥٠٦٦٠٠٠	٤٣٤٦٠٠٠
باب ٢ ـ نفقـات جـارية وتحويلات جارية	١٠٢٦٠٠٠	٩٠٨٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية ...	٦٠٩٢٠٠٠	٥٢٥٤٠٠٠
باب٣ـ استخدامات استثمارية	٦٢٠٠٠٠	٢٩٥٠٠٠
باب ٤ ـ تحويلات رأسمالية	٥١٦٠٠٠	٥٠٦٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية...	١١٣٦٠٠٠	٨٠١٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٧٢٢٨٠٠٠	٦٠٥٥٠٠٠

البيـــان	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤
	جنيـــه	جنيـــه
باب ١ ـ إيرادات سيادية ...	ـــ	ـــ
باب ٢ ـ إيرادات وتحويلات جارية (منه مبلغ ٢٢٦٢٠٠٠ جنيه) لسد العجز الجارى	٦٠٩٢٠٠٠	٥٢٥٤٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية ...	٦٠٩٢٠٠٠	٥٢٥٤٠٠٠
باب٣ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
باب ٤ ـ قروض وتسهيلات ائتمانية	٩٣٦٠٠٠	٧٠١٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية ...	١١٣٦٠٠٠	٨٠١٠٠٠
إجمالى الإيرادات...	٧٢٢٨٠٠٠	٦٠٥٥٠٠٠